لا يجوز رفع الجبهة حتى يجب جرها وهو بعيد وعلى ما يجوز جرها فهو
حتى وهو صعيف ولو نفذ بها حتى قيل لم يرفعها ولا شيء عليه ويجب في السجود
الذكر كما يجب في الركوع وينبغي السجود مع ذكر الركوع في الكيفية والاحكام
وقد بينا كيفية ذكر الركوع واحكامه فلا نعيد هنا ويجب في كل من السجدتين
الطمانينة بقدر الذكر الواجب وابقاعه مطمئنا اختيارا قيل ولا بد من زيادة
عليه ليتحقق وقوعه حالتها وهو حسن وهل هي ركن اختلف الاصحاب
فقيل انها ركن وقيل انها ليست بركن هو حق المعظم ولو لم يعلم الذكر الواجب فوقع
جماعة من الاصحاب بوجوب الطمانينة بقدره ولهذا وقوا بالابعاد الحكم بتعينه
واذا حصلت ضرورة ما فترك الطمانينة سقط وجوبها وهل يسقط وجوب
الذكر حتى لا وهو الوطء بل لا يبعد الحكم بتعينه ويجب رفع الراس من السجدة
الاولى والجلوس بعده والطمانينة في الجلوس ولا حد لهذه الطمانينة بل يكفي مسماها
كما مر به جماعة ومعظم الاصحاب على ان رفع الراس والطمانينة بعده ليسا بركنين
وقيل انهما ركنان ومن لم يمكن من الاتيان بالانحناء الواجب في السجود فلا يخ
اما ان يمكنه الانحناء اصلا او يمكنه الانحناء في الجملة فان كان الاول وجب عليه
الايماء وقد تقدم الاشارة اليه في بحث القيام وان كان الثاني فلا يخ اما ان يمكن
من الانحناء بحيث يحاذي بجبهته معه اسم السجود او لا فان كان الاول وجب
عليه ذلك بلا اشكال وان كان الثاني فارظ من جماعة وجوب ايماء ولا يخ عن قوة
وحينئذ يجب عليه الانحناء برفع ما يصح السجود عليه بوضعه على وسادة ونحوها
ويضع جبهته عليه وهل يجب في الانحناء مراعاة ما هو الاقرب الى الواجب

في حال

في حال الاختيار ويجزيه الايماء بكما سبق الانحناء وما جاء الاول وهو اصح وهل
فارظ ان المعتبر الاقربية الظاهرة ولا يحتاج الى تحقق تام بحيث يلزم معه الحرج و
يجب ان يجافي في بطنه عن الارض فلو انكب على وجهه ومديه ورجليه ووضع جبهته
على الارض مستلقيا لم يجزه كما مر به جماعة ولو اومأ بالسجود على بعض الاعضاء عامدا
حتى فات محل الاستدراك كما اذا اوفى من الصلوة بطلت صلوته ويحتمل الجاهل بالحكم
المقصر بالعامد العالم وسيفاد من بعض الاصحاب ان الجاهل كالعامد العالم مطلقا
ويوميء مفترشا والظاهر انه يجب في كل سجدة وضع الاعضاء السبعة ولا يجزي
كونها موضوعة ولو تمكن من وضع الجبهة ولم يتمكن من وضع بعض الاعضاء السبعة
وتمكن من وضع باقيها فالاحوط وضع ما يتمكن من وضعه بل وجبهة جائز ولا يخ
عن قوة وصح بعضهم فانه يجب عليه ان يقرب العضو الذي لا يتمكن من وضعه
من الارض وقالوا لو تعذر وضع بعض المساجد وضع ما بقي وسقط ما
وجوب وضع ما عدا الجبهة فيما اذا لم يتمكن من وضعها مطلقا وفيه اشكال
واختلف الاصحاب فيمن كان بجبهته مرض يمنعه من السجود فالمشهور انه يجب
ان يحفر حفيرة ليقع استلم من الجبهة على الارض وقيل يجب على جانبيه ح وقيل
يتخير بين الامرين والتحقيق ان في ان كان مع وقوع الرمل في الحفيرة ووقوع
التسليم من الجبهة على الارض تحقق اسم السجود ووضع الجبهة على الارض فالحق
ما عليه المعظم بلا اشكال لكن فيما اذا تعذر تحقق الامرين فيما ذكروه واما اذا
امكن تحقق احدهما دون ذلك ففي لزوم ما صار اليه اشكال واحتمال التخيير بينه وبين
ما ذكروه في غاية القوة ولكن الاحوط مراعاة ما ذكروه ويلحق بالمرض الحرج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)